الاوروومتوسطية من التعاون الى الشراكة

م.د. جاسم محمد مصحب(*)

المقدمه

تقدمت احداث النصف الاخير من القرن الماضي من تاريخ العالم الاقتصادي صور كثيرة من التكتلات والاليات التعاونية والتشاركية القائمة على مصادر مختلفة للتجمع الاقتصادي من اهمها شكل الشراكات التجارية والاقتصادية ولها امثلة كثيرة على المستوى الاقتصادي الدولي ومنها الشراكة الاوروومتوسطية التي تمثل منطقة حيوية في حسابات التبادل الدولي تجاريا وراسماليا ولكن هذا التشكيل التكتلي يحتاج الى وقفه تخص استشراف مستقبله في ظل الحقائق الاقتصادية والسياسية الراهنة وفي اطار الحقائق التاريخية للعمل التكتلي لهذا الجزء من الاقتصاد العالمي.

- اهمية الدراسة: استقطب موضوع الشراكة اهتمام الخبراء والباحثين، لما لها من اهمية يمكن ان تؤثر على توجهات مستقبل عدد كبير من الدول المتوسطية. فهو يمثل تطورا هاما على نمط علاقات وتفاعلات المنطقة العربية المتوسطية وغير المتوسطية ومستقبلها كدول ومستقبل، لذلك توجهت هذه الدراسة نحو دراسة الاورو متوسطية بشكل تتبعي متسلسل خصوصا من الناحية الاقتصادية لانه حقل دراسة الباحث .
- فرضية الدراسة:تستند الدراسة على فرضية مفادها (ان الشراكة الاوروومتوسطية مشروع ناجح من الناحية المبدأية لكن خطواتها التنفيذية اثبتت عدم التكافؤ بين طرفي الشراكة لصالح دول الجماعه الاوربية (الاتحاد الاوربي)على حساب دول جنوب وشرق المتوسط وبالاخص الدول العربية المنخرطه في مشروع الشراكة)

(*) كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

- منهج الدراسة :اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي بالطريقه التاريخية لمعالجة موضوعها والتوصل الى النتائج المرجوه منها .
- هيكل الدراسة :اتت الدراسة بثلاثة مباحث مسبوقة بمقدمه ملحقة بخاتمة استنتاجية وكانت المباحث الثلاث كالاتي الاول(السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989) والثاني(السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995) والثالث (العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة).

والدراسة خطوة متواضعه في مسيرة البحث العلمي املا في الافاده...والله من وراء القصد

1: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989 :-تمثل هذه الفترة مرحلة الحرب الباردة، إلا أن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أسياسيتين هما: السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972و السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989.

1-1:السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972:.كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي:

- الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك والدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامهاوالكيان الصهيونيفقد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها، علاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني لأسباب سياسية، تاريخية، واستعمارية.

ولقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصلحية تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، منها الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين، وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية والكم الضخم من الأيدي العاملة المهاجرة

من الدول المتوسطية إلى أوربا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين. إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية أهمها:

– العقبات ذات الطابع السياسي، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستهما.

– العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الكبير في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوربا والبحر المتوسط.

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التسهيلات المتقابلة، وبعضها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما[1].

وخلال حقبة الستينيات، توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل: اتفاقية انتساب مع اليونان سنة 1962 ومع تركيا سنة 1963، واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية، تقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة إلى الدول المنتسبة. كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع الكيان الصهيوني 1963، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1970، واتفاقية تجارية مع لبنان 1965 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية عام 1972، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970، وقبرص 1972. هذا دون أن ننسى توقيع اتفاقية "ياوندي" مع 18 دولة إفريقية حديثة الاستقلال في تموز 1963، بغرض تنظيم عملية انتسابها، وهذا ما دفع بعض الدول العربية المغاربية للاهتمام بهذه الاتفاقية،وتأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها: الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية. بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في مارس 1969 لمدة 5 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها

الحرب على الكيان الصهيوني في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957-1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية[2].

وانطوت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضيلات لمعظم صادراتهما الصناعية والمواد الخام، أما السلع الأخرى فتُعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية، كما لم تتضمن الاتفاقيتين على معونات مالية، وعجزت الدولتان عن الاستفادة من التسهيلات التي منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة، بسبب ضعف القاعدة الصناعية فيهما.

وفي نهاية الامر نستطيع القول بأن السياسة المتوسطية الجزئية تمثلت في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان سياسيا، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية، فلقد كانت الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة[3].

2-1 : السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989.

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط، ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ومع بداية السبعينيات بدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة.

ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسطّ، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية، يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس في أكتوبر 1972، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها: السياسة المتوسطية الشاملة.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها – باعتبارها سياسة شاملة– على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، أُفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية، وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بالكيان الصهيوني في ايار 1975، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول في المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) في نيسان 1976[4].

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، فبعد اتفاقي مصر ولبنان سنة 1972 والأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة 1974. ولكن منذ 1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم سنة1977 توقيع اتفاقيات مع كل من مصر، الأردن، وسوريا مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في ايار 1977، بعد مفاوضات طويلة وصعبة.

وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متماثلة، وانحصرت الاختلافات أساسا في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول الثاني التعاون التجاري وحدّد التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر، فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم التسهيلات التالية:

– الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.

– إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات المدرجة في الملحق الثاني لاتفاقية روما ووفق اتفاقية الألياف على التوالي، وتختلف من بلد لآخر.

– تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون، يعمل على تنفيذ الاتفاقية بين طرفيةا، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية. فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتعدد المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكول آخر، المبادئ التي يتم بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي. ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات[5]، وتحدد فيةا المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من بنك الاستثمار، وينتهي آخرها في عام 1996.

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطي، فيلتزم هذا الأخير بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، فيعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يمنحها إلى طرف آخر تفوق ما تضمنته الاتفاقية، كما يلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية، التي تنص علية المادة 03 من اتفاقية الجات، من جهة أخرى يسمح له أن يفرض رسوما جمركية أو قيود إذا ما تطلبتها حاجات التنمية عامة أو تطلبتها بعض القطاعات.

كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 6 من الجات، بشأن مقاومة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون. ويلاحظ أن المنتجات التي كانت تتميز فيةا أغلب الدول المتوسطية، وهي الزراعية والمنسوجات، كانت تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا وكميا. ففي كل سنة تحدد الجماعة الأوروبية كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع. إلا أن انضمام دول جنوب أوربا، ذات الإنتاج الزراعي الهام، إلى الجماعة الأوروبية، وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواقها، أكسبها وضعا أفضل، مما أضعف المزايا التي كانت للدول المتوسطية الأخرى خاصة المغاربية. ومعلوم أن اسبانيا والبرتغال قد منحتا مهلة حتى 1996، لتحسين أوضاعهما بما يتماشى مع القواعد التي تسير علية الجماعة الأوروبية.

2-:السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995.

مع نهاية عام 1989، بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ

يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة. وفي حزيران 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق علية "نحو سياسة متوسطية جديدة"، وفي كانون الثاني 1990 أقّر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، والتي أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.

وفي 12 تموز 1991[6]، طلب البرلمان الأوروبي من مجلس الجماعة، إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة، مما دفع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية إلى وضع توجيهات جديدة بشأنها في تشرين الثاني .1991

2-1 :دوافع الجماعة نحو السياسة المتوسطية الجديدة.

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية والتي شكلت في مجموعها دوافع الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد)، نحو سياسة متوسطية جديدة، ولعل أهم المتغيرات العالمية هي:

- تراجع فكرة التهديد السوفياتي الشيوعي للأمن الأوروبي.

- تصاعد حدة الخلاف بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية.

- رغبة أوربا في جعل المتوسط بحرا أوروبيا وليس بحرا أمريكيا، فكان طرح السياسة المتوسطية الجديدة ردا على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بمقدّرات الشرق الأوسط، وهو الذي يتجلى بوضوح منذ أزمة الخليج الثانية.

وعن أهم المتغيرات الأوروبية، التي دفعت الجماعة الأوروبية نحو السياسة المتوسطية الجديدة فتتمثل في: التجربة الاندماجية التي راحت أوربا تدشن لها منذ النصف الثاني من الثمانينيات، حيث دخلت في مرحلة تحول جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي لها، تحت شعار أوربا الموحدة.

ولقد جاءت معاهدة ماستريخت لتكرس الوحدة، وتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وكان لابد لهذا الطابع الجديد أن ينعكس على الأنشطة الجماعية ومنها: "السياسة المتوسطية الجديدة".

وأخيرا تأتي المحددات والمتغيرات الإقليمية، التي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية، التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، وأهم تلك المخاطر:

- استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث.
- استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوربا.
- نظرة الغرب للإسلام، التي ترى أن الإسلام يعني الأصولية وهذه الأخيرة تعني الإرهاب.

وهكذا، مثّلت هذه المجموعات الثلاث من المتغيرات، محددات التوجه الأوروبي نحو السياسة المتوسطية الجديدة.

2-2 : مميزات السياسة المتوسطية الجديدة.

تقوم السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقات التقليدية، مع إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات وعلى رأسها:

- مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة.

جدول (4) مساعدات الاتحاد الأوروبي للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية الرابعة: 1991-1996(مليون إيكو)

نوع التمويل / الدول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
الجزائر	280	52	322
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
لبنان	45	22	67
الأردن	80	44	124
سوريا	115	41	156

المصدر: بشارة خضر، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص91 .

وقد تحسن العون المالي المقدم من الجماعة الأوروبية، حتى بالنسبة إلى التمويلات التي لا ترتبط بمشروعات تقليدية، مثل دعم برامج الإصلاح الهيكلي. كما أن العون المالي الأوروبي ساعد على تنفيذ العديد من البرامج ذات الصبغة الاجتماعية، مثل: الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي، غير أن حجم الحاجات التمويلية في أقطار مكبلة بمديونية خارجية متفاقمة، لم يسمح لتلكم المساعدات والقروض أن يكون لها دور فعال في تنمية البلدان المعنية.

– تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية: فبالنسبة لمنتوجات النسيج والملابس، ساهمت المرونة التي اتسم بها تنفيذ إجراءات تقييد الصادرات منها وكذلك تحرير التجارة المتواصل في تلكم المصنوعات، إلى زيادة حصص البلدان المتوسطية المصدرة لهذه المنتجات نحو الاتحاد الأوروبي.

– أما بخصوص صادرات البلدان المتوسطية من المنتجات الزراعية: فقد استفادت من قرار المجلس الأوروبي رقم 92/1764، القاضي بإدخال تعديلات على جميع اتفاقيات الدول المتوسطية، ترمي إلى تعزيز صادراتها الزراعية، وبالفعل تم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ضمن ما يسمى بالحصص التعريفية، بالإضافة إلى الامتيازات التعريفية الأخرى الممنوحة.

لكنه، وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها النقدية، فإن الصادرات الزراعية منسوبة إلى إجمالي المبيعات ما برحت تتراجع، كما أن التبادل الزراعي من منظور إيرادات الدول المتوسطية، يؤكد على إخفاق سياسات التنويع في ميدان الإنتاج الزراعي في معظم البلاد المتوسطية، الأمر الذي لم يمكنها من تحسين نسبة اكتفائها الغذائي الذاتي.

– وهناك ميزة مهمة أخرى في السياسة المتوسطية المتجدّدة للاتحاد الأوروبي، تتمثل في مشاريع تتعلق بالبيئة والبحث، بالإضافة إلى برامج التعاون اللامركزي التي تنفذ إلى المجتمع المدني مثل الجمعيات المحلية والجامعات ومعاهد التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة الحجم، التي تنتفع بالعديد من آليات التعاون المتاحة. إلا أن هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في معظم الدول المتوسطية في تلك الحقبة، حالت دون تنمية التعاون اللامركزي على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية هنا وهناك.

وبالرغم من كل ما سبق، إلا أن السياسة المتوسطية الجديدة بقيت موجهة أساسا بالمصالح التجارية، ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق استراتيجية فعلية لتنمية

متضامنة. رغم تأكيدات الاتحاد الأوروبي بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وهذا ما أشار إلية بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة في حزيران 1992[7]، الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، تماما كالشرق الأوسط، تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق.

3-: العلاقات الأوروبية المتوسطية في مرحلة الشراكة

3-1 :الاسباب الاساسية لاقامة الشراكة الاورو متوسطية:

1. الوصول الى طرق مسدوده في المشاريع التكاملية العربية خلال الخمسين سنة الماضية وذلك لعدم جدية العمل وتنافر المصالح لذلك لجأت الدول العربية المتوسطية الى مناطق تكتل خارج المنظومة العربية
2. اعقب تفكك الاتحاد السوفيتي شعور دولي بسيادة النموذج الرأسمالي في الاقتصاد الدولي لذلك لجأت الدول الى الانضمام الى الكتل الرسمالية الكبيره بمشاريع تكامل فرعية كمشروع الشراكة المتوسطية بالنسبة للدول الواقعه على جنوب وشرق المتوسط للحاق بركب التحول العالمي نحو اليات السوق في ادارة اقتصاداتها
3. الاثار التوازنية السياسية الضاغطة من قبل الدول الاوربية على الدول العربية المتوسطية للدخول بهذا المشروع لدعم فكرة تطبيع العلاقات الاقتصادية بين العرب والكيان الصهيوني ،بشكل مباشر او غير مباشر وذلك عن طريق الاليات المتوسطية الاوربية كعامل توسط اقتصادي على المدى المتوسط
4. الرغبه التمددية الاوربية الضاغطه لفتح افاق الاتحاد الاوربي اقتصاديا نحو الجنوب كما الشرق من وجهة نظر مستقبلية تجارية او مواردية وقد كان هذا الاتجاه محدد ستراتيجي دائم للاتحاد الاوربي في مساعي التمدد في النفوذ ومشاريع التكامل الاقتصادي .

3-2 : مراحل تاسيس الشراكة الاوروومتوسطية

تمثل سنة 1994 منعطفا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز

التنفيذ في تشرين الثاني 1993. وكانت بدايات هذا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في حزيران 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المديين القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في تشرين الاول من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل. وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في كانون الاول 1994، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأوروومتوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية، لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995، الأثر الكبير والدفعة القوية لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي. وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم "الوثيقة الموحدة"[8]، تناولت المجالات التالية: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، المجال البشري والاجتماعي، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي...إلخ.

على هذا الأساس، قام وفد من الترويكا الأوروبية بجولة في المنطقة المتوسطية في نيسان وايار 1995، لعرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة.

وبناءا على التقرير الذي قدمته الترويكا، ومن أجل التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، عُقد اجتماع للمجلس الأوروبي في مدينة "كان" بفرنسا في حزيران 1995، ولقد تضمن البيان الختامي لهذه القمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد لعقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا أواخر .1995

1-2-3 : مؤتمر برشلونة.

بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تمّ الإعلان الرسمي عن المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27-28 تشرين الثاني 1995، في مدينة برشلونة الاسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 تشرين الثاني 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنتي عشر دولة متوسطية*، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر(9)، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الأطراف المشاركة.

وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوروبية المتوسطية التي كانت سائدة في السابق، و التي استندت أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة. وإذا كان إعلان برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح في المقابل برامج عمل وأهداف سياسية وأمنية وثقافية واجتماعية.

3-3 : أهداف ودوافع الشراكة الأوورومتوسطية.

لقد عبّر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات.

وهكذا تم تدشين الشراكة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي علية من تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

3-3 -1 :الدوافع الإقتصادية وراء اقامة الشراكة الاورو متوسطية :

أ- تقديم معونات للبنى التحتية خلال الخمس سنوات التالية وتشجيع الإستثمار

ب- تطوير وسائل الربط بين الجانبين دعما لحركة التصدير والإستراد .

ت- اقامة منطقة للتجارة الحرة بين اوربا والدول المتوسطية ابتداءا من سنة 2010 والاعوام اللاحقه .

ح-عولمة النظام العالمي، وخاصة في جانبه المالي و التجاري منذ التوقيع على إتفاقية مراكش في نيسان1994القاضية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارةWTO [10]

و في يناير 1995تم إستبدال(GATT)بـ WTO[11]و التي كان من أهم نتائجها :

- تخفيض الرسوم المفروضة على الواردات الصناعية بمعدل 04%.

- إزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية المتمثلة في الحصص وإحلالها بقيود جمركية أخف.

- التزام الدول النامية بتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها الزراعية بـ 24%، والمتقدمة بـ 36%

- تخفيض الدعم الحكومي للصادرات الزراعية إلى 21%.

– إلغاء إتفاقية النسيج و التي كانت الدول النامية تتمتع خلالها بحصص صادرات إختيارية لدولمتقدمة

– فرض العقوبات ضد الإغراق من طرف كل دولة.

لقد تم إعطاء مدة زمنية تقدر بحوالي 10 سنوات للدول الأكثر فقرا من أجل تنفيذ بنود هذه الإتفاقية، الأمر الذي فرض على الإتحاد الأوربي محاولة إقحامه للدول المجاورة له في حوض البحر الأبيض المتوسط في خطة الإستراتيجية العامة في المنطقة وذلك حفاظا على نفوذه السياسي و الاقتصادي في المنطقة[12].

خ– السعي الأوروبي إلى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة التي أفرزت بروز العديد من الأقطاب الاقتصادية التي تهدف إلى التعاون و التكتل الاقتصادي على غرار NAFTA (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا)MERCOSUR(رابطة دول أمريكا الجنوبية)و التعاون الاقتصادي لدول الباسفيك (APEC)إضافة الى ASEANفي آسيا (تجمع دول جنوب شرق آسيا[13].

إن هذا التغيير الذي عرفه الاقتصاد العالمي، جعل من أوروبا تغير من سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط و تجاه جيرانها من جنوب و شرق الحوض، حيث أصبحت تنظر إلى دول المنطقة على أنها دول شريكة بدلا من دفع عجلة التعاون و المساعدة في علاقاتها معها، وهو الأمر الذي حدث فعلا عندما أعلنت على ميلاد شراكة أورو– متوسطية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

3–3–2 :دوافع الضفة الجنوبية

هنالك مجموعة من الدوافع لدخول دول الضفه الجنوبية للمتوسط في منظومة الشراكة الاوروومتوسطية وكالاتي :

–الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والتقنية لإعادة الهيكلة، يضاف إلى ذلك الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والقروض لتمويل المشاريع و تحديث القطاعات الاقتصادية، كما تسعى جاهدة لجلب الاستثمار الأجنبي بصفة عامة و الأوروبي بصفة خاصة لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية على غرار البنك الأوروبي للاستثمار(EIB)في هذا الميدان[14].

-حاجة هذه الدول الماسة للاستثمارات الأجنبية و بالأخص الأوروبية منها من أجل الاستفادة من الخبرة و التجربة الأوروبية، يضاف إلى ذلك هدف نقل التكنولوجيا و لتحقيق الإنعاش الاقتصادي وتطوير الاستثمارات المحلية وهذا ما يتيح لها فرصا كبيرة للعمل، والقضاء على مشكلة البطالة، وبالتالي الآفات الاجتماعية الناتجه من وراء هذه المشكله و المؤدية إلى هجرة الأدمغة.[15]

-يضاف إلى هذا ذلك الفراغ على المستوى الإقليمي في المنطقة التي نتج عن فشل المشاريع التكاملية المغربية والعربية[16]

-الرغبة في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من أجل إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة و فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات المتوسطية.

-الاحتكاك بالخبرة و التجربة الأوروبية في كافة الميادين من أجل تحسين المنتجات و الاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في شكل إعانات مالية وأخرى تقنية من خلال الدورات التدريبية والمهنية، و إدراك دول الضفة الجنوبية أن التعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهدا لكي يصبح قطبا عالميا منافسا للأقطاب الأخرى، سيمكنهم من مسايرة العولمة و الدخول في الاقتصاد العالمي

3-4 : صيغ الشراكة الأوروومتوسطية.

لقد أشار المشاركون في مؤتمر برشلونة إلى أن هذه المبادرة الأوروبية المتوسطية، لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام(17).

كما أكدُوا على ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام مميزات وخواص وقيم كل المشاركين، كما اعتبروا هذا الإطار المتعدد الأطراف مكملا لتوطيد العلاقات الثنائية، التي يجب الحفاظ علياا، وعلى خصوصيتها. ومن هنا نستطيع القول: أن الشراكة الأورمتوسطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:

3-4-1: الصيغة الثنائية: يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها هي اتفاقيات الشراكة، التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم

العلاقات الأوروومتوسطية الجديدة، وإن كان كل منها يتضمن خصائص متميزة فيما يخص العلاقات بين المجموعة الأوروبية وكل شريك من الشركاء المتوسطيين.

جدول(5)تقدم المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الأوروومتوسطية

الشريك المتوسطي	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاقية	الدخول حيز التطبيق
تونس	حزيران 1995	تموز 1995	اذار 1998
الكيان الصهيوني	ايلول 1995	تشرين الثاني 1995	حزيران 2000
المغرب	تشرين الثاني1995	شباط 1996	اذار 2000
السلطة الفلسطينية	كانون الثاني 1996	شباط 1997	تموز 1997
الأردن	نيسان 1997	تشرين الثاني 1997	ايار 2002
مصر	حزيران 1999	حزيران 2001	تشرين الثاني 2003
الجزائر	كانون الثاني 2001	نيسان 2002	ايلول 2005
لبنان	كانون الثاني 2001	حزيران 2002	اذار 2003
سوريا	تشرين الاول 2004	تشرين الاول 2004(بالحرف الاولى	غير معلوم لحد الان

المصدر: الشراكة الأوروومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، 2004.

إن الهدف النهائي للبعد الثنائي الجانب، هو إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية حوض متوسطية بحلول عام 2010[18]،التي ماتزال في طور الترتيبات للتنفيذ بشكل متكامل مع حلول العام 2016 وباستمراية وحسب المعطيات الاقتصادية المشتركه .

3-4-2 : الصيغة الإقليمية: يمثل الحوار الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة إبداعا، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع.

والتعاون الإقليمي له تأثير استراتيجي كبير، حيث يتناول المشكلات الشائعة لدى العديد من الشركاء المتوسطيين، مع التأكيد في الوقت نفسه على الجوانب الوطنية المتكاملة.

وبعبارة أكثر دقة، يهدف البعد الإقليمي للشراكة إلى تحقيق ما يلي:

- التشجيع على توثيق التكامل بين الشركاء السبعة والعشرين.
- أن يكون هذا التعاون بمثابة داعم ومكمل للإجراءات الثنائية والحوار الذي يجري في ظل اتفاقيات الشراكة.
- تعزيز التعاون بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم على أساس شبه إقليمي أين ما يكون ذلك مناسبا.
- معالجة القضايا ذات البعد المشترك مثل ربط البنية التحتية، أو توافق المعايير.

3-5 : الأدوات التمويلية للشراكة:

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأورومتوسطية فيما يلي:

3-5-1 :برنامج ميدا: يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوربا.

يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)[19]، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2".

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى "يوروميد"[20]، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.

أما فيما يخص تحديد المخصصات السنوية للمدفوعات والالتزامات المالية لبرنامج "ميدا" في ميزانية الاتجاه الأوروبي، فتقوم بها السلطة المختصة بالميزانية (مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي).

و يمكن أن نضيف أن بنود وأنظمة برنامج ميدا تسري على الأبواب الثلاثة لعملية برشلونة، كما تهتم بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي على حد السواء، ولا تقتصر الجهات المستفيدة من أنشطة هذا البرنامج على الدول والمناطق فحسب، بل أنها تتضمن أيضا أجهزة

محلية، منظمات إقليمية، وكالات عامة، مجتمعات محلية، جمعيات ومنظمات غير حكومية...إلخ، حيث يعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة.

3-5-2 : بنك الاستثمار الأوروبي: أُنشأ بنك الاستثمار الأوروبي، بموجب اتفاقية روما، وباعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية[21].

يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط منذ 1974، وتندرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي، كما أنها تتم بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات دولية أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وينبغي أن ينظر إلى جميع هذه العمليات في سياق الفصل الاقتصادي والمالي لعملية برشلونة، كما أنها تتماشى مع الاستراتيجية التنموية لدى الدول المستفيدة، وكذا مع أنشطة سائر الجهات المانحة ووكالات التمويل الأخرى.

يعقد بنك الاستثمار الأوروبي العزم على دعم الشراكة الأوروومتوسطية، في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة. وينوي البنك بالخصوص تعميق عمله في المجالات التالية:

- دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.
- تيسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة ، أو مع الاتحاد .
- تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.
- تعزيز التمويلات لمشاريع ذات طابع اجتماعي.

ولقد أضفى تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأوروومتوسطية (FEMIP)[22]، بُعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للإستثمار الخاص، ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي:

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.
- عمليات مساعدة لدعم خطط الإصلاح الاقتصادي والخصخصه في البلدان المتوسطية الشريكة.
- تقديم حزم مالية مبتكرة، رؤوس أموال، ومساعدات تقنية.

ولتفعيل الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، عمل بنك الاستثمار الأوروبي بشكل وثيق مع كل الأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة المتوسطية و أهمها: اللجنة الأوروبية، البنك الدولي، البنوك الأوروبية، بنوك الدول المستفيدة، والبنك الإفريقي للتنمية...إلخ.

كما اكدت المجموعه الاوربية على شركائها المستفيدين من برامج التمويل الاوربية بانواعها باتباع نظم ادارة سوق تنشط التنافسية اي الاعتماد التام على اليات السوق في التنافس بين المنتجين المحليين كذلك مع الاجانب وذلك لبسط رؤية النظم الليبرالية في الاقتصاد الداعمه للكفاءة من وجهة نظر اقتصاديي المجموعه الاوربية[23] .

الخـــاتمة: ختاما يمكن ان تخرج الدراسة في اطار موضوعها بالتالي:

1- ان من اهم محفزات الاتحاد الاوربي لانشاء الشراكة الاوروومتوسطية هو رد الفعل تجاه تغير اتجاهات الاقتصاد الدولي بعد التسعينات من القرن الماضي وتنامي الهيمنه الامريكية ورغبة دول الاتحاد الاوربي بجعل البحر الابيض المتوسط بحرا اوربيا كاملا وجزء اساس من المجال الحيوي الاوربي ضمن نظام توزيع القوى الدولي .

2- تدرجية السياسة المتوسطية للجماعه الاوربية في الوصول الى الشراكة بما يتوافق مع حال دول الجماعه الاوربية (الاتحاد الاوربي) والمتغيرات الدولية اقتصادياوسياسيا لذلك نلاحظ تدرجه خلال النصف الاخير من القرن العشرين من التعاون الطفيف الى التعاون الكثيف الى الشراكة ومنطقة التجاره الحره وبشكل مكثف .

3- عدم تكافؤ الشراكة الاوروومتوسطية من ناحية المغانم والميزات الاقتصادية بين طرفيةا الشمالي والجنوبي لعدم قدرة المنتجات المتوسطية في جنوب وشرق المتوسط على

المنافسه مع سلع الدول في الاتحاد الاوربي لامتلاك الاخيره لميز تنافسية متفوقه من ناحية الحجم والكلفة والنوعية والاساس التكنولوجي لذلك نرى طرفي علاقة لايمتلكان نفس خط الشروع اقتصادياً.

4- ان من اهم اليات الشراكة تجاريا هي منطقة التجاره الحره التي يمكن ان تكون مساراً لخسارة الصناعات في الدول العربية جنوب المتوسط لفرص كثيره لاقامة صناعات او لتطوير صناعات لان المنطقه الحره ستضمن للصناعات الاوربية النفاذ الى الاسواق المحلية للدول اعلاه دون قيود في ظل قدراتها التنافسية العالية ذلك سيفضي الى مسار تنموي سالب الاثر ودفع لظهور معدلات بطاله مستقبلية عالية فضلا عن الخسائر المالية .

5- عدم كفاية البرامج التمويلية في اطار الشراكة على تلبية احتياجات البلدان المتوسطية من التمويل التنموي وذلك لاسباب تتعلق بضألة مبالغ هذه البرامج مقارنة بالاحتياجات انفة الذكر فضلا عن عدم كفاءة استخدام هذه المبالغ من قبل الدول المستفيده لاسباب تتعلق بالسياسات الاقتصادية العامة والكفاءة الانتاجية فضلا عن المنافسة الاجنبية للسلع المحلية خصوصا في القطاعات التي تشكو اصلا من الخمول كالصناعه والزراعه والخدمات .

6- عدم قدرة البلدان المتوسطية على اجتذاب الاستثمار الاوربي المباشر لاسباب تاريخية تتعلق بمخرجات البيروقراطية الحكومية الطارده فضلا عن اثار موجة الثورات التي سميت بالربيع العربي التي ادت الى خلق جو من الانطباع السلبي في تصنيف هذه الدول استثماريا كدول طارده للاستثمار بشكل حاد .

7- ان الشراكة الأورو متوسطية تقوم على الإنتقائية وعدم التكافؤ، فهي تميز بين حرية التبادل وحرية انتقال الأشخاص، فتزيل الحواجز امام الأول وتضعها امام الثانية تخوفا من المهاجرين و سوف تعكس الشراكة الأورو متوسطية منافع واضحة للدول الصناعية في اوربا ومنها اتاحة فرص جديدة للتسويق إنقاص تدفقات هجرة العمال من دول جنوب المتوسط الى أسواق اوربا.

8- تشكو اتفاقات الشراكة الثنائية والجماعية من التزامات الدول الاوربية الفاعله تجاه الدول المتوسطية بل تشوبها كثير من عوامل الغموض والتلكؤ التنفيذي مما يعمق من خسارات البلدان المتوسطية في معادلات الحقوق والواجبات في اطار الشراكة الاوروومتوسطية.

9- ان الصفات العامة للشراكة وما تحمل من نقاط ضعف يمكن ان تكون مسارا للفشل ولزوالها بشكل نهائي اي تفكك هذه المنظومة الاقتصادية من الداخل الا اذا تم اعادة النظر بمنظومة الحقوق والواجبات لكل اطرتف الشراكة.

---

[1]– نازلي معوض أحمد، السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، السياسة الدولية، مصر، 1983، ص 36.

[2]– عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

[3]– نادية محمود محمد مصطفى، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

[4]– محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص19.

[5]– محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مرجع سبق ذكره، ص20.

[6]–محمد محمود الإمام،اتفاقيات "المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"،مرجع سبق ذكره،ص35.

[7]– سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 225.

[8]– مفيد شهاب، "نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"، مجلة شؤون عربية، العدد 88– 1996، ص 176.

*– الدول المتوسطية هي: الجزائر،المغرب،تونس،مصر،لبنان،سوريا،الأردن،السلطة الفلسطينية،تركيا،الكيان الصهيوني ،مالطا،قبرص.

[9]– وفاء بسيم، "التعاون الأورومتوسطي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 138، تشرين الاول 1999، ص 247.

[10]–عصمت عبد المجيد، دور الجامعة العربية في التنمية الاقتصادية العربية في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، باريس ، مركز الدراسات الأوروبي–العربي، 1995،ص31

[11]GAAT: الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركيةWTO. General agreement of trade and tariffs world trade organization . :منظمة التجاره العالميه

[12]محمد عبد القادر عطية إتجاهات حديثة في التنمية، مصر: الدار الجامعية للنشر، 1999،ص ص(233–234)

[13]آركيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، سنة النشر مجهولة، ص 62.

[14]محمد بوعشه، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، بيروت : دار الجيل، 1999،ص181

[15]Frederic Docquier and Hillel Rapoport ,"Globalization Brain Drain and Development " ,journal of economic literature ,vol.50,no.3,September 2012 ,p 684.

[16]لخضرعزي ومحمد يعقوبي، الشراكة الأورو–متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوضياف، عدد 14، أكتوبر 2004 ،ص124 .

[17]– من نص بيان مؤتمر برشلونة.

[18] نصير العرباوي،مستقبل الشراكه الاوورو متوسطيه ، مجلة العلوم الاجتماعيه ، العدد 17 ، جامعة فرحان عباس ،سطيف ، الجزائر ، ايلول 2013 ، ص 202 .

[19]– الشراكة الأوورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004، المفوضية الأوروبية، 2004، ص 16.

[20]– الشراكة الأوورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[21]–موقع بنك الاستثمار الاوربي على الشبكه العالميه ،كما هو في تموز 2014

[22]– موقع المفوضيه الاوربيه على الشبكه العالميه / الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأوورومتوسطية (FEMIP) كما هو في تموز 2014

[23]لمزيد من التفاصيل انظر :اندريارندا واخرون ،التنافسيه في الشراكه اليورومتوسطيه ،المعهد الاوربي للاداره العامه ،الاتحاد الاوربي , مكان الطبع غير واضح ، 2007 .